



عملة الفقه (3)

الفصل الدراسي الثالث

د. عبد الله بن منصور الفيلي

الدرس السابع عشر

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمدٍ، وعلى آله وصحابتة أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

العارية.

فأما العارية، فقد قال فيها المصنف.

{الحمد لله وصلى الله وسلم على رسول الله، على آله وصحبه ومن والاه، أما بعد...
فاللهم اغفر لنا ولشيخنا وللحاضرين والمشاهدين وجميع المسلمين.
قال ابن قدامة رحمه الله:
والعارية مضمونة وإن لم يتعدَّ فيها المستعير}

- ما هي العارية؟ لأن إيراد المصنف لها في آخر كتاب الوديعة، قد يُفهم منه أنها نوعٌ من الوديعة، وهي في الحقيقة ليست كذلك.
- فهي تختلف عن الوديعة من حيث حكمها، بل ومن حيث ما يترتب عليها، ولذلك المصنف ذكر هذه المسألة وهي من المسائل الدالة على الفرق بينهما، كيف؟
- لأن الوديعة ليست مضمونةً على صاحبها، وإنما هي مؤداةٌ، بمعنى أن الوديعة لا يضمن فيها المودع الذي هو الأمين إلا إذا تعدى أو فرط، بينما العارية قال المؤلف إنها مضمونةٌ، أي مضمونةٌ مطلقاً، إذا استعرت شيئاً فسواءً كان هناك تعدٍ منك أو تفريطٌ، أو لم يكن، فإن تلف هذا الشيء أو أصابه ما أصابه من عيبٍ ونحوه، فإنك تضمن ذلك.
- وهذا ولعله يعني من أسرار ذكر المؤلف لهذه المسألة دون غيرها، ولذلك كان من اللازم علينا أن نبين معنى العارية والمقصود بها.
- هي تأتي بالفتح بالتشديد والتخفيف، يعني تقول العارية والعارية، وسميت بذلك -والله أعلم- لأنها عاريةٌ عن العوض، لأنها كانت لما تأخذ الشيء المستعار من صاحبه وتنتفع به، ثم تعيده إليه، فيشترط في ذلك مما يشترط أن يكون ذلك بلا عوضٍ، لأنه لو كان بعوضٍ كان ماذا؟ كان إجارةً، لو كان ذلك بعوضٍ كان على سبيل الإجارة، لكن لما كان ذلك بلا عوضٍ كانت عاريةً.
- ويمكن أن نُعرف العارية بأنها بذل العين لمن ينتفع بها من غير تمليكٍ له. وعرفها أيضاً بعضهم بأنها إباحة المنافع التي تبقى بعد استيفائها.
- أما المقصود بهذا التعريف أو ذاك إذ معناهما واحدٌ، لكن يُكمل أحدهما الآخر، إباحة العين لمن ينتفع بها، وتكون مما يبقى بعد الاستيفاء، أو بذل الشيء بلا عوضٍ على غير وجه التملك.

- والقول بأن العارية هي إباحة المنافع التي تبقى بعد استيفائها، الحقيقة أنه قد يكون أوضح من جهة أنه يبين أن المقصود بالعارية هو المنفعة، وليس العين، وإن هذا الانتفاع يكون من غير عوض؛ لأنه إباحة، وأيضاً إن هذا الانتفاع الذي بلا عوض يكون في عين تبقى بعد استيفائها والانتفاع بها.
- وخذ هذا المثال: لو أن شخصاً أعارني كأس الماء هذا، فإعارة الكأس يُمكن أن يكون من صور العارية وأمثلتها، لكن لو قال أعيرك الماء الذي في الكأس، فهذا لا يتحقق فيه وصف العارية؛ لأن الماء في الحقيقة عين، وليس منفعة، ثم إنه ولو كانت عيناً هنا إلا أنها تنفذ باستيفائها، والانتفاع بها، ما تبقى، وبالتالي يُقال: لا يصح أن تكون هذه عارية فيما يتعلق بالماء والعطر مثلاً لو أن شخصاً قال لك أنا سأعيرك عطري تنطبق منه، هذا لا يبقى بعد استيفائه، وبالتالي يُقال إن هذا في الحقيقة لا يعد من قبيل العارية، وإنما هو منحة لا عارية، وإن كان ذلك كما ذكرنا بعوض فيكون عندئذٍ إجارة، فإن كانت العين ليست للإباحة بالتصرف أو الانتفاع بها، وإنما هي للحفاظ، فيكون عندئذٍ ودعة.
- ولذلك يمكن أن الشخص يقول مثلاً أعرتك أنا هذا الطيب، ويكون عندئذٍ في الحقيقة ليس عارية ولو قال ذلك بهذه الصيغة؛ لأن العبرة بحقيقة هذا العقد.
- والعارية عندئذٍ تنعقد بكل لفظٍ دل عليها، تنعقد بكل لفظٍ أو فعلٍ دل عليها.
- وحكمها من جهة المستعير، هو المنتفع بها: حكمها الإباحة.
- وهذا القول قول جمهور أهل العلم، فهي مباحة في حق المستعير، مستحبة في حق المعير، وهو البازل لهذه العين التي يُنتفع بها، أو بهذه المنفعة التي يُنتفع بها، وتبقى عينها بعد ذلك، يدل على هذا قوله تعالى: ﴿وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: 195]، والعارية نوعٌ من الإحسان كما لا يخفى عليكم.
- بل ذهب بعض أهل العلم كشيخ الإسلام رحمه الله تعالى ابن تيمية إلى أن العارية قد تجب على المعير، وذلك إذا اشتدت حاجة المستعير لها، فلا يجوز له إذا كان قادراً على بذل تلك العارية، لا يجوز له أن يمتنع عن بذلها، وفي ذلك يقول تعالى: ﴿وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ﴾ [الماعون: 7]، وهؤلاء هم الذين يمنعون الحق لمن استحقه.
- وقد جاء أيضاً في الصحيح في صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «ما من صاحب إبلٍ لا يؤدي منها حقها ..» الحديث، قيل: وما حقها يا رسول الله؟ قال: «إعارة دلوها، وإطراق فحلها، ومنحة لبنها» انظر سقى اللبن هنا منحة وليست عارية، بينما الدلو وهو الإناء قال عارية.
- هذه الأمور هي من الحق فمنها إعارة الدلو هذا مما قد يكون فيه منع حقٍ لمستحقه، وكما ذكرنا يظهر هذا فيمن كان محتاجاً لذلك، لا يصل إلى مثل هذه العارية، لا بتملك ولا باستئجار، فكان عندئذٍ الواجب على من لم يكن محتاجاً لها أن يبذلها للمحتاج، وهذا شأن المسلم مع أخيه، فالمسلم للمسلم كالبنيان، والمؤمنون إخوة كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: 10].
- أما حكمها من حيث الجواز واللزم فهي جائزة عند الحنفية والشافعية، فيجوز للمعير أن يرجع في العارية متى شاء، فلو أعطيتك أواني مثلاً، أو أعطيتك غترة، أو قلماً على سبيل العارية، هذه كلها تنتفع بها وتبقى العين بعد الاستيفاء، يحق لي أن أرجع في ذلك في أي وقت.

- لو قلت لي أن أحتاج الحقيقة الجوال؛ لأهاتف به لمدة ساعة ثم أعيده إليك، فأخذته منك أنا بعد دقائق، جاز ذلك عند الفقهاء من الحنفية والشافعية كما ذكرنا، بل هو أيضًا قول الحنابلة لكن قيدوه بما إذا لم يكن ثم ضررٌ على المستعير، كمن أعاره مثلاً أرضاً ليزرعها، فله الرجوع ما لم يكن قد شرع في هذه الزراعة؛ فإن زرع لم يملك الرجوع فيها إلى أن ينتهي من الزرع، هذا على سبيل المثال.
- وهذا له أمثلة الحقيقة كثيرة، فمثلاً لو أن شخصاً أعار آخر قاعةً أو صالةً يملكها، وقال لك أن تنتفع بها، ثم فيما بعد يستردها منه، فعزم الناس فيها، فلما اجتمعوا قال أريد عيني، أو ملكي الذي أعرتك إياه.
- أو مثلاً أعاره سيارته، فلما سافر بها، اتصل عليه وقال توقف، وانزل من السيارة، وسيأتيك من يأخذها، سيلحق به في مثل هذه الحالة ضررٌ، فمتى لحق به ضررٌ لم يجز الرجوع في هذه العارية، حتى يندفع هذا الضرر بوصول هذا الرجل إلى مأمنه، أو بزراعة مثلاً هذه الأرض التي أعيرت له ونحو ذلك.
- المالكية في المشهور قالوا: ليس له استرجاعها قبل الانتفاع، وإن شرط مدةً لزمته، فلو قال أنا سأخذ القلم مثلاً أسبوعاً، فإنه يلزمه ذلك وليس له عندئذٍ يعني للمعير أن يرجع على المستعير في عاريته تلك.
- إن لم يشترط مدةً؟، قالوا بحسب العرف، فلو كان العرف مثلاً أن من أعار قلمًا فإن هذا يكون لكتابةٍ يسيرة، يعني ووقتٌ كالساعة والساعتين، فلا يلزمه عندئذٍ عقد العارية شهراً أو شهرين.
- فالعرف عندئذٍ محكمٌ، وقد تقدم أن كل ما لم يحدد بالشرع فيحدد عندئذٍ بالعرف.

بالشرع كالحرز فبالعرف احدد

وكل ما أتى ولم يحدد

شروط العارية.

- (١) كون هذه العارية عيناً تبقى بعد استيفاء منفعتها، فكل عينٍ لا تبقى بعد استيفاء منفعتها فلا تكون عندئذٍ على سبيل العارية إذا بُذلت.
- (٢) أن يكون المعير أهلاً للإعارة، ومعنى أهلاً للإعارة أن يكون أهلاً للتبرع، لأن العارية فيها تبرعٌ، فالشخص يتنازل عن العوض مقابلها، وهذا لا يكون من لا يكون شرعاً جائزاً له التبرع.
- (٣) أن تكون مباحة النفع، فإعارة ما يحرم نفعه كآلات اللهو على سبيل المثال، هذا من التعاون على الإثم والعدوان فلا يُقال بإباحته بالنسبة للمستعير، واستحبابه بالنسبة إلى المعير، بل هو أثمٌ في ذلك.

ولذلك يُقال بأن هذه الشروط مهمةٌ في حق المستعير والمعير لتتحقق عندئذٍ صورة العارية فقهياً.

هل العارية مضمونة أم هي غير مضمونة؟

- والقصد في مسألة ضمان العارية يعني أنها إذا تلفت أو أصابها نقصٌ أو عيبٌ لدى المستعير فإنه عندئذٍ يضمنها مطلقاً، ولو لم يتعدَّ أو يُفرض.
- أما إذا تعدى أو فرطَ فهي مضمونةٌ عند الجميع، سواءً كانت عاريةً أو كانت وديعةً، أو كانت عيناً مؤجرةً، أو غير ذلك مما لا يضمن في الأصل، لكنه عند التعدي والتفريط تستوي في ذلك الأيدي، يد الضمان ويد الأمانة.

- لكن مسألتنا هنا في أن العارية تنفرد عن كثير من العقود بكونها مضمونة مطلقاً عند جمهور أهل العلم، وهم يستدلون على ذلك بأدلة منها قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: 58]. وهذه الآية ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ استدلت بها الفقهاء القائلون بأن العارية مضمونة كالجمهور، واستدل بها القائلون بأن العارية غير مضمونة، كيف ذلك؟
- **القول الأول:** أما القائلون بأن العارية مضمونة فقالوا إن الله جلّ وعلاً أمر بأداء الأمانات، فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ وإعادتها إلى أهلها، وهذا يعني أنها تعود الأمانة سواءً كانت بعينها إذا هي كانت سالمة، أو ببديلها إذا كانت تالفة، مما يعني أو يدل على أن العارية مضمونة؛ لأنك لابد أن تؤديها إلى أهلها.
- بينما لو قلنا إن العارية غير مضمونة، فإن تأديتها إلى أهلها في حال تلفها من غير تعدي ولا تفريط غير وارد، فتقول والله أنت أعطيتني فعلاً الكأس لكن هذا الكأس انكسر من غير فعلٍ مني ولا تعدي ولا تفريط، وإنما انكسر إما بنفسه، أو مثلاً جاء شيء مثلاً هواء غير معتاد، وكسر هذا الكأس، وكان في مكانٍ يوضع فيه مثله، أو نحو ذلك مما ليس فيه تعدي ولا تفريط، ما أسقطته أو سقط منك فانكسر، فعندئذٍ لا تضمن أنت هذا الكأس، لو كنت استعرت سيارة، وأوقفت هذه السيارة في الموقف المناسب لها، ثم لما خرجت تريد أن تركها، إذا هي مسروقة، فإذا قلنا إن العارية مضمونة، فأنت يجب أن تعيد سيارة أو تسلم صاحب هذه السيارة سيارته المسروقة، بعينها أو ببديلها، فتأتي بسيارة بنفس مواصفاتها، وتسلمها عندئذٍ، والمثل يضمن بمثله، والقيمي بقيمته، إن لم يكن لها هناك مثلٌ لها، تقدر قيمتها، تلك السلعة، وتسلم إلى صاحبها. هذا وجه الاستدلال بالآية، أما القائلون بأن العارية غير مضمونة، فسيأتينا وجه استدلالهم، لكن تذكروا هذا الوجه؛ حتى نقاربه بذلك الوجه.
- **الدليل الآخر:** حديث صفوان بن أمية، لما استعار منه النبي -صلى الله عليه وسلم- أدرعاً، فقال: أغصباً يا محمد؟ يعني أخذت مني هذه الأدرع أغصباً؟ من غير رضئ مني، ولن تعيدها لي؟ هذا معنى: أغصباً يا محمد؟ فقال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «بل عارية مضمونة»، وهذا الحديث رواه الإمام أحمد، وأخذ به، وهكذا أيضاً رواه أبو داود، وقد صححه الإمام الألباني، وإن كان القائلون بأن العارية غير مضمونة قد أجابوا عنه، وقالوا: بأن المراد ضمان الرد، ولذلك صفوان سأل النبي -صلى الله عليه وسلم-: أغصباً؟ يعني لن تعيدها لي، ستأخذها مني ولن تعيدها لي، فقال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «بل عارية مضمونة»، يعني سنعيدها لك، فهو إذن أراد أن يسأل عن ضمان الرد لا ضمان التلف، وفرق بين الأمرين، عن ضمان الرد لا ضمان التلف، وهذا يؤيده رواية: «بل عارية مؤداة»، كما جاء في بعض الطرق، «بل عارية مؤداة»، مما يدل على هذا المعنى، وإن المراد إعادتها، وتأديتها، لا ضمان تلفها مطلقاً، والتأدية والإعادة والتسليم إنما يكون إذا كانت تلك العارية أو العين سالمة، أما إذا تلفت، فهي لا تخلو بأن تكون كما ذكرنا، يكون تلفها بتعدي أو تفريط، فلا يلزم عندئذٍ، أو فيلزم عندئذٍ إعادتها ضماناً، والصورة الثانية: أن تكون بلا تعدي ولا تفريط، فلا تلزم الإعادة في مثل تلك الحالة.
- **والدليل الثالث الذي استدلو به:** حديث سمرة، أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «على اليد ما أخذت، حتى تؤديه»، وهذا الحديث قد أخرجه أيضاً بعض أصحاب السنن، كأبي داود، وغيره ووجهه أن اليد

مطالبة برد ما أخذت، ولا يتم ذلك إلا بالضمان، كما ذكرنا في الآية، وهذا القول جاء عن ابن عباس، وعن عطاء -رضي الله تعالى عنهما.

- **القول الثاني:** أن العارية غير مضمونة، ما لم يتعد أو يفطر كما هو معلوم، وهذا هو مذهب الحنفية، وهو قول لبعض الحنابلة، واختاره ابن القيم، وانتصر له، وحجتهم في ذلك: أن المستعير أمين، كما ثبت ذلك في الأثر المروي عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: «**لا ضمان على مؤتمنٍ**»، فإذا قلنا بأنه أمين، فإنه لا يضمن؛ لنص هذا الحديث الذي رواه البيهقي وغيره، إلا أن الحديث ضعفه غير واحد من أهل العلم، كابن حجر.
- قالوا: ولدينا حديث آخر، على أن العارية غير مضمونة، وهو قوله -صلى الله عليه وسلم-: «**العارية مؤداة**، والمنحة مردودة».
- فأما قوله بأنها مؤداة، فقالوا بأن التأدية، إنما توصف بها الأمانة، ولذلك قال الله تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا**﴾ [النساء: 58]، وهذا وجه الاستدلال هنا بهذه الآية، على أن الذي يؤدي في الحقيقة أمانة، والأمانة إذا كانت تؤدي فإنها لا تضمن؛ لأن الأمين لا يضمن إلا بالتعدي والتفريط.
- وقالوا: هذا قول عمر -رضي الله عنه- وعلي -رضي الله عنه- أيضًا، وهو قول قوي الحقيقة، أعني القول بأن العارية مؤداة، لا مضمونة، وإنما تضمن بالتعدي والتفريط، لكن قول الجمهور أيضًا بالتضمن قوي، ولربما كان الدليل الذي استدلو به أيضًا أصح، والمعنى يمكن أن يكون مؤداة لهم من جهة أن المعير لا ينتفع من وراء هذه العارية بشيء، وإنما المصلحة للمستعير فقط، فلما كان ذلك كذلك، ولحفظ أموال الناس، لأنه ما ينتفع هذا المعير، والمستعير سنقول له: أنت لا تضمن، إلا إذا تعديت أو فطرت، فلربما هذا أداة إلى التساهل، وهناك حالات كثيرة قد لا يثبت معها التعدي والتفريط، وإن كان ثم تساهل في مثل هذه الصورة، أو تلك، ولذلك ذهب الجمهور إلى هذا المعنى الذي قرره المؤلف هنا، وهو أن العارية مضمونة، كما قال -رحمه الله تعالى.
- وهنا أشير إلى أهمية أن يراعي طالب العلم هذا المعنى، فالفقهاء كان من أسباب ترجيحهم، أو الجمهور كان من أسباب ترجيحهم لكون العارية مضمونة، ما ذكرناه من المحافظة على أموال الناس، ومن أن المستعير منفرد بالانتفاع بها، فكان اللائق أو المناسب في هذه الحال أن يضمن مطلقًا، وإن كان القول الحقيقة بعدم التضمن -كما ذكرنا- عند عدم التعدي والتفريط قويًا، لكن بغض النظر عن الترجيح هنا، فإننا نقول: إن المرء عليه أن يحافظ على أموال الناس، إذا وقعت في يده، ولو كان ذلك بعوض، كما هو الحال في الإجارة على سبيل المثال، كيف إذا كان بلا عوض، كما هو عندنا هنا في العارية، لاسيما ما يتعلق بالمقتنيات العلمية، التي تختص أقصد بطالب العلم، فالناس في ذلك سواء كان معيرًا أو مستعيرًا طرفان ووسط، حيث تجد أن بعضهم مثلًا، على سبيل الإجارة يشح في إعارة الكتاب مثلًا، لأجل أنه يخشى من أن لا يعود، كما هو - للأسف - حال كثير من الناس، وهكذا المستعير أيضًا تجده يتساهل، يستعير كتابًا، ثم لا يهتم بتقييد ذلك، ولا يضع لنفسه ما يذكره بإعادة هذا الكتاب لصاحبه، بل ربما وضعه مع سائر كتبه، فنسي، ولا يهتم لهذا، فالناس الحقيقة ربما أصابهم نوع من ردة الفعل، فصاروا لا يعيرون الكتب، وآخرون تجده كل من طلب منه كتابًا أعاره إياه، من غير قيد ولا شرط، والتوسط حسن هنا، فالمرء يحتاج إلى أن يعين الناس على حفظ

المال، وعلى إبراء الذمة، وأما وقد وقع هذا الكتاب في يد الآخر لا على سبيل التملك، فأعنه على ذلك بتقييد الكتاب، وتقييد المستعير، وتاريخ أخذه، ورقمه، ونحو ذلك، فإذا احتجت هذا الكتاب، إذا بك يمكنك الوصول إليه، وإذا لم تحتج به أو أردت أن تبيحه، أو تهديه إياه، فتكون عندئذٍ قادرًا على هذا أو ذاك.

كتاب الإجارة.

{قال -رحمه الله: كتاب الإجارة، وهي عقدٌ على المنافع لازمٌ من الطرفين، لا يملك أحدهما فسخها، ولا تنفسخ بموته، ولا بجنونه، وتنفسخ بتلف العين المعقود عليها، وانقطاع نفعها}.

- الإجارة، هي مشتقةٌ من الأجر في اللغة، والأجر هو الثواب، المقصود به هنا: الثواب، ومنه سمي الثواب أجرًا؛ لأن الله تعالى يُعَوِّضُ العبد على طاعته، أو على صبره عن معصيته، أو على صبره على ما يصيبه من الأقدار.
- وتعرّف الإجارة اصطلاحًا بأنها عقدٌ على منفعةٍ معلومةٍ، من عينٍ معينةٍ، أو: عملٍ معلومٍ بعوضٍ معلومٍ، لأن الإجارة على نوعين: إجارة أعيانٍ، وإجارة أعمالٍ،

✓ فإجارة الأعيان هي الشق الأول من التعريف، عقدٌ على منفعةٍ معلومةٍ، من عينٍ معينةٍ، في مدةٍ معينةٍ، ويمكنك أن تتصرف في هذه الألفاظ، لكن من غير أن يؤثر هذا على المقصود، عقدٌ على منفعةٍ، من عينٍ معينةٍ، وذلك في مدةٍ معينةٍ، إذن المنفعة يجب أن تكون معينةً معلومةً، والعين تكون معينةً، والمدة تكون محددةً.

✓ أو: عملٍ معلومٍ، على عوضٍ معلومٍ، وهذه إجارة الأعمال، ولكل نوعٍ من الإجارة أحكامٌ.

- فأما حكمها: فقد دل الكتاب والسنة والإجماع على مشروعيتها، وعلى كونها جائزةً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ [الطلاق: 6]، وهذا عملٌ معلومٌ، وهو الإرضاع، بأجرٍ معلومٍ أيضًا، ومن ذلك ما جاء أيضًا عن عائشة، أن النبي -صلى الله عليه وسلم- استأجر رجلًا هاديًا خَرِيْتُيًا عندما أراد الهجرة، يدل الطريق، حاذقٌ خبيرٌ في معرفة المسالك التي تؤدي إلى المدينة، وكان ذلك يوم أن استأجره هو وأبو بكر -رضي الله تعالى عنهما-، وقد أخرج البخاري هذا الحديث، كما أيضًا جاء عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه قال: «قال الله تعالى: ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة، ومنهم: رجلٌ استأجر أجيرًا، فاستوفى منه، ولم يعطه أجره»، نسأل الله السلامة والعافية، هذا خصيمه الله يوم القيامة، وكم من شخصٍ يستأجر أناسًا يقدمون له عملاً، يبذلون له ما كان قد اتفق معهم على أن يعطيهم على ذلك أجرًا وعوضًا، ثم يتركهم، فيبحثون عنه فلا يجيب، ويظن أنه إن أفلت في الدنيا، سيفلت في الآخرة، كيف يفلت والله خصمه؟ نسأل الله العفو والعافية.

- ومن أيضًا ما يمكن أن يُستدل في هذا الباب به على مشروعية الإجارة: إجماع الأمة على العمل بها، كما قال ابن المنذر، بل قال الإمام الشافعي في الأم: "ولا يختلف أهل العلم ببلدنا في ما علمناه من إجازتها، وعوام فقهاء الأمصار"، يعني على ذلك، وأيضًا من جهة المعنى: هي وسيلةٌ للتيسير على الناس، في الحصول على ما يريدون ويبتغون، من غير تملكٍ؛ لأن التملك أحيانًا مكلفٌ، لو قلت للناس ما يجوز تستأجرون، معناها من أراد أن يسكن لابد أن يشتري، وهذا قد لا يتحقق أو يتيسر لكثير بل لأكثر الناس، فكانت الإجارة مع كونها

على منفعة، وهذه المنفعة قد لا يكون العلم بها كالعلم بالعين، ولذلك قالوا: إن عقد الإجارة فيه نوعٌ من الغرر، فإجازته على خلاف القياس، من جهة أنه على هذه المنفعة، التي قد يتفاوت الناس في الانتفاع منها، فاشتراط الفقهاء لذلك أن تكون الأجرة معينة، على خلاف الشركة، فلا يقول قائل: بأنني أنا سأستأجر منك بعشرة بالمائة من الربح مثلاً، أعطيك يعني، وإنما يجب أن يكون الاستئجار عندئذٍ بأجرة معلومة، وقد ذكرنا سابقاً إذا تذكرون أن الشخص لو أتى بشخص لأجل أن يقوم هذا الشخص بالعمل معه وله نسبة شائعة مما يحصلون عليه، مثل ما لو استأجره لمشروعٍ عنده تجاري، محل تجاري، وقال: لك عشرة بالمائة من الربح، يمكن أن تكون هذه إجارة؟ لا يمكن عند عامة الفقهاء، الجماهير على ذلك، لماذا؟ قالوا: الإجارة يجب أن تكون بأجرة معينة، فيقول: تعال بألف، بألفين، بعشرة، بعشرين، أما إذا قال بنسبة شائعة، تتحول إلى شركة، ولا تكون إجارة في مثل هذه الحالة، وهذه القضية مهمة في الفرق بين الإجارة، وبين الشركة، وفي ما ذكرناه أيضاً سابقاً، من عدم جواز الجمع بينهما على محل واحد؛ لتنافر العقدين، كما في هذه الصورة، ففي الشركة الحصة أو العوض، نسبة شائعة، حصة شائعة، بينما في الإجارة لابد أن تكون أجرة معينة، لا شائعة.

← أركان عقد الإجارة:

- (١) العاقدان،
 - (٢) والمعقود عليه، وهو المنفعة،
 - (٣) والأجرة أيضاً التي سميت الإجارة بها، وهي العوض المقابل لهذه المنفعة.
- قول المؤلف: وهي عقدٌ على المنافع، فيه إشارة إلى ما ذكرنا، فالعقد يقع على صورتين: إما أن يكون على منفعة، أو على عين، ويمكن أن نثالث فنقول: أو على عمل، فأما إذا كان على منفعة، فهو الإجارة، وأما إذا كان على عين، فهو البيع.
 - والإجارة نوعان:
 - ❖ النوع الأول: عقدٌ على عينٍ يستوفي منافعها، كإجارة الدابة مثلاً، أو السيارة.
 - ❖ النوع الثاني: عقدٌ على عملٍ معلوم، يقوم به العامل، كبناء جدارٍ مثلاً، أو حمل متاع، أو إصلاح طريق، أو ذلك، فأراد المؤلف هنا أن يبين أن الإجارة هنا هي في الحقيقة عقدٌ على المنفعة، لا على العين، ليُخرج البيع؛ لأن البيع عقدٌ على العين، وأيضاً ربما يكون في هذا إجابةً على من قال من أهل العلم، وهي رواية في المذهب: بأن الإجارة عقدٌ على العين، لا على المنفعة، لكن التملك، أو هذا العقد على هذه العين مؤقت، وليس دائماً، فهو تملكٌ مؤقتٌ لهذه العين، ولكننا لم نعرض لهذا؛ لأن الخلاف فيه يسير، والجمهور على كون العقد على منفعة، ومن المعلوم أن العقد إذا كان على منفعة عين، سيقرب عليه حبس العين لأجل الانتفاع بها لهذا المستأجر، هذه المدة المتفق عليها.
 - وهو لازمٌ من الطرفين، فما معنى اللزوم هنا؟ ولماذا كان عقد الإجارة لازماً؟ هذا ما سنبينه -إن شاء الله تعالى- في الحلقة القادمة.

وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.